A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة البرنامج

الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 7–11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022

الأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Markus Lipp

كبير المسؤولين عن سلامة الأغذية، شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية

الهاتف: +39 06 570 53283

البريد الإلكتروني: markus.lipp@fao.org

الموجز

- تحدد هذه الوثيقة الأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، التي تم تنقيحها استنادًا إلى التعليقات والتوجيهات الواردة عن لجنة الزراعة في دورتها الثامنة والعشرين.
- ولدى وضع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031، حدّدت المنظمة مجالات الأولوية البرامجية، التي يتمحور عددٌ منها حول أنشطة هامة في مجال سلامة الأغذية أو يشملها [على وجه الخصوص وليس حصرًا، مجال الأولوية البرامجية المتعلق *بتغذية أفضل* "الغذاء الآمن للجميع" (المجال 3 الخاص بتغذية أفضل)، و"شفافية الأسواق والتجارة" (المجال 5 الخاص بتغذية أفضل)، ومجال الأولوية البرامجية المتعلق *بإنتاج أفضل* "الصحة الواحدة) (المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل)]. وعقب صدور القرار 73.5 الصادر عن جمعية الصحة العالمية لتعزيز الجهود في مجال سلامة الأغذية،[1] قامت المنظمة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لضمان مواءمة استراتيجياتهما المتعلقة بسلامة الأغذية، وتوفير الدعم المتبادل لبعضهما.
- وتتمحور الأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية حول أربع نتائج استراتيجية تنشأ عن عملية تشاورية متكررة تقودها المنظمة مع أعضائها والمنظمات الدولية الشريكة، بما في ذلك بصورة خاصة منظمة الصحة العالمية. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية منذ عقود من خلال شراكة قائمة منذ أمد طويل لتنفيذ برنامج المواصفات الغذائية (الدستور الغذائي)، وتوفير المشورة العلمية، وتعزيز قدرات أعضاء المنظمة لتحسين مشاركتهم في عمليات وضع مواصفات الدستور الغذائي، وتقوية نظمهم الوطنية للرقابة على الأغذية. وخلال إعداد *الأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 والاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية*، حافظت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على آليةٍ دائمة ومتينة لتشاطر المعلومات والنقاش. والتزمت المنظمتان بالتخطيط لإقامة إطار مشترك للتنفيذ، بعد إقرار كلّ منهما لتوجهاتها الاستراتيجية.
- وتتوقّع المنظمة أن تشكّل *الأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية* صكًا سوف يحفّز الاستثمارات ويؤمّن الموارد البشرية والمالية الكافية للمنظمة بحيث تنفّذ بنجاح برنامجها في مجال سلامة الأغذية، وتوفير المشورة الدولية، والسياسات والدعوة لواضعي السياسات. وتشجّع هذه الأولويات الاستراتيجية على دمج سلامة الأغذية على نحوٍ أكثر اتساقًا في إقامة نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة، والسياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية واستراتيجيات التنمية الزراعية.

[1] منظمة الصحة العالمية. 2020. *الدورة الثالثة والسبعون لجمعية الصحة العالمية. جنيف، 18–19 مايو/أيار (الحدّ الأدنى) و9–14 نوفمبر/تشرين الثاني (مستأنفة) 2020: القرارات والمقرّرات، الملاحق*. https://apps.who.int/iris/handle/10665/345951

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

إنّ لجنة البرنامج مدعوة إلى استعراض محتوى هذه الوثيقة وتوفير التوجيهات بشأن هذه المسألة بحسب الاقتضاء.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- **أقرّت بأن سلامة الأغذية توفر مساهمات رئيسية في نهج الصحة الواحدة وشفافية الأسواق والتجارة وفي تطوير نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة وفي الأمن الغذائي والتغذية، وبأنها تشكل شرطًا أساسيًا مسبقًا لتحقيق خطة عام 2030 للتنمية المستدامة؛**
- ***ورحّبت بالأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية ومواءمتها القوية مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031*** **وبالتنسيق الوثيق الذي تقوم به منظمة الأغذية والزراعة لضمان التوافق والتكامل المتبادلين مع استراتيجيات منظمة الصحة العالمية الخاصة بسلامة الأغذية؛**
- ***وأعربت*** **عن تقديرها لالتزام منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بوضع خطة تنفيذ مشتركة تعزز التكامل بين أولويات منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بسلامة الأغذية واستراتيجية منظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية؛**
- ***ودعت*** **منظمة الأغذية والزراعة إلى تزويد الأعضاء بالدعم الفني وفي مجال السياسات الموجّه لتلبية الطلب، لمؤازرة جهودهم لتحسين سلامة الأغذية، وضمان توافر الموارد لهذا الدعم؛**
- ***وشجّعت*** **الأعضاء على إقامة الشراكات والاستثمار في سلامة الأغذية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، من خلال التحسين المستمر لنظمها الوطنية للرقابة على الأغذية، وجمع البيانات وتحليلها، والمشاركة الفعّالة في الحوكمة الدولية لسلامة الأغذية، باعتبارها مساهمة رئيسية في نهج الصحة الواحدة، والتجارة الآمنة في الأغذية، وتمكين التنمية المستدامة للنظم الزراعية والغذائية الشاملة والأمن الغذائي؛**
- ***وأوصت*** **المجلس بأن يقوم باستعراض *الأولويات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031*، وبإقرارها في دورته الحادية والسبعين بعد المائة.**

أوّلًا– مقدمة

1- في اليوم العالمي لسلامة الأغذية لعام 2020، أعلن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة السيد شو دونيو أن "الأمن الغذائي وسلامة الأغذية هما من الحقوق الأساسية للإنسان."[2] وتسعى خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها إلى الارتقاء بالأهداف العالمية للقضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الأغذية الصحية للجميع عبر معالجة ضرورة تحويل النظم الزراعية والغذائية بشكل كبير لتحقيق قدرٍ أكبر من الاستدامة والقدرة على الصمود.[3،4]

2- وتُعرَّف سلامة الأغذية بأنها "الضمانة ألا تلحق الأغذية الضرر بالمستهلك خلال تحضيرها و/أو تناولها وفقًا لوجهة استخدامها المتوخاة".[5] ويمسّ الغذاء غير المأمون بالإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني ويقوّض الجهود لضمان الصحة والرفاه. ويشكل الغذاء المأمون أيضًا شرطًا مسبقًا لتحقيق الأنماط الغذائية الصحية، وزيادة الوصول إلى الأسواق والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الأمن الغذائي الإجمالي، الذي يُعرّف بأنه "الحصول على أغذية كافية، وآمنة ومغذية للحفاظ على حياةٍ صحية وناشطة" للجميع.

3- وفي الأماكن والأوقات حيث لا تكون الأغذية آمنة، لن يكون من الممكن تحقيق أهداف للتنمية المستدامة وستبقي الكثير من هذه الأهداف بعيد المنال، بما في ذلك القضاء على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) وتحقيق الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة). وتسبّب الأغذية غير الآمنة ما يقدّر بحدود 600 مليون حالة من الأمراض المنقولة عبر الأغذية كل عام، فضلًا عن 420 000 حالة وفاة في السنة. ويمثّل الأطفال دون الخامسة 143 000 حالة من هذه الوفيات.[6] ويُقدّر أن الأمراض البشرية التي تُعزى إلى الأغذية غير الآمنة تسبّب خسائر سنوية في الإنتاجية تساوي 95 مليار دولار أمريكي في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[7]

4- وتهدّد أيضًا الحوادث في مجال سلامة الأغذية، إضافةً إلى المخاطر التي تطرحها على الصحة العامة، بتقليص ثقة المستهلك ليس فقط في أغذية محدّدة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى هدرٍ غير ضروري ويساهم في انبعاثات إضافية كبيرة لغازات الدفيئة، إنما أيضًا في السلطات المعنية بسلامة الأغذية والمسؤولة عن وضع وإنفاذ قواعد سلامة الأغذية.

---

[2] منظمة الأغذية والزراعة. *2020. سلامة الأغذية مسؤولية مشتركة* [النسخة الإلكترونية]. روما. www.fao.org/right-to-food/resources/resources-detail/ru/c/1279369/

[3] الأمم المتحدة. *2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. https://sdgs.un.org/ar/2030agenda

[4] النظام الزراعي والغذائي: "يشمل النظام الزراعي والغذائي مسار الغذاء من المزرعة إلى المائدة: في فترة زرعه وصيده وحصاده وتجهيزه وتعبئته ونقله وتوزيعه والإتجار به وشرائه وإعداده وأكله والتخلص منه. ويشمل النظام الزراعي والغذائي أيضًا سبل كسب المعيشة للأشخاص الذين يعملون في النظام فضلًا عن الأنشطة والاستثمارات والخيارات التي لها دور تؤديه في إنتاج منتجاتنا الغذائية والزراعية. وفي دستور المنظمة، يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاتها مصايد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأولية". من تقرير الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس (الوثيقة CL 166/REP). http://www.fao.org/3/nf693en/nf693en.pdf

[5] الدستور الغذائي. 1969. المبادئ العامة لنظافة الأغذية (الوثيقة CXC 1-1969). https://bit.ly/3ul24sp

[6] منظمة الصحة العالمية. 2015. *تقديرات منظمة الصحة العالمية بشأن العبء العالمي للأمراض المنقولة عن طريق الأغذية*. https://bit.ly/3AOZ1tn

[7] Jaffee, Steven; Henson, Spencer; Unnevehr, Laurian; Grace, Delia; and Cassou, Emilie Cassou. 2019. *The Safe Food Imperative: Accelerating Progress in Low- and Middle-Income Countries. Agriculture and Food Series.* واشنطن العاصمة، البنك الدولي. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/9781464813450.pdf

5- وقد وُضعت الأولويات الاستراتيجية لضمان أن يكون تناول الأغذية آمنًا، أيًّا كان الشخص وأينما وُجد. وهي تسعى إلى الترويج للسياسات والبرامج المتصلة بالنظام الزراعي والغذائي الشامل القائمة على المعرفة الأساسية بأنه لا يمكن التمتّع بالمنافع التغذوية والثقافية والنفسية للأغذية سوى حين تكون الأغذية آمنة. وتشكل سلامة الأغذية شرطًا أساسيًا لتحقيق ولاية المنظمة في تحقيق الأمن الغذائي الشامل.

6- ويذكر الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 بصراحة "الغذاء الآمن للجميع" (المجال 3 الخاص بتغذية أفضل) كأحد مجالات الأولوية البرامجية. وإذ تعكس الطبيعة الأساسية لسلامة الأغذية، تشير ضرورة أن تكون الأغذية آمنة إلى العمل في العديد من مجالات الأولوية البرامجية، ولا سيما نهج "الصحة الواحدة" (المجال 3 الخاص بإنتاج أفضل)، و"شفافية الأسواق والتجارة" (المجال 5 الخاص بتغذية أفضل) (انظر الشكل 1). كذلك، تعكس الأولويات الاستراتيجية الحالية الطابع المشترك بين القطاعات لسلامة الأغذية، وتمثل جهودًا لاعتماد سلامة الأغذية ودمجها في جميع قطاعات النظام الزراعي والغذائي. وعلى ضوء ذلك، ينبغي التشديد بشكل أكبر على تعزيز قدرات سلامة الأغذية للجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على المستوى المعياري، بما في ذلك العلم والابتكار، والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة– النساء والرجال المعنيين على المستوى التشغيلي– وعلى رفع مستوى الوعي على امتداد السلسلة الغذائية.

7- وتنبثق الأولويات الاستراتيجية عن الإنجازات الهامة للمنظمة في مجال سلامة الأغذية، بما في ذلك الإنجازات المحققة في سياق *استراتيجية المنظمة لسلامة الأغذية*، بفضل تعاونها مع الشركاء.

الشكل 1: *الأولويات الاستراتيجية للمنظمة الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031*، دعمًا لأهداف التنمية المستدامة.

8- وتركّز الأولويات الاستراتيجية على بناء حوكمة أقوى وأكثر اتساقًا على المستوى العالمي والوطني والإقليمي لسلامة الأغذية وجودتها. ومن الضروري أيضًا وجود قاعدة أدلّة علمية أكثر متانة لاتخاذ قرارات أقوى، على غرار الأطر القانونية والمؤسساتية التي تدعم آليات وطنية فعالة ومحدّثة للرقابة على الأغذية. وسوف يقوم التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك النساء والرجال من المنتجين الأساسيين والقطاع غير الرسمي للنظام الزراعي والغذائي، بإدارة مخاطر السلامة بفعالية أكبر في جميع مراحل عملية إنتاج الأغذية.

9- وتستند الأولويات الاستراتيجية إلى نهج النظم الزراعية والغذائية حيث تؤدي سلامة الأغذية دورًا مركزيًا في إعداد نظم زراعية وغذائية ***أكثر*** كفاءةً وشمولًا وقدرة على الصمود واستدامة. ويجب إدخال الممارسات المتصلة بسلامة الأغذية، إلى جانب توفير البنية التحتية والموارد، في مرحلة مبكرة في العملية لتحسين كفاءة الموارد والحدّ من الهدر والتلوّث البيئي من جانب المشغّلين على امتداد السلسلة الغذائية.

10- وتربط الأولويات الاستراتيجية العمل المعياري للمنظمة بعملها البرامجي. ويشمل العمل المعياري توفير المشورة العلمية لدعم عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي، وإعداد مواد توجيهية في مجال سلامة الأغذية لأعضاء المنظمة. أمّا العمل البرامجي فيدعم المبادرات التي يتخذها أعضاء المنظمة لتعزيز النظم الرسمية للرقابة على الأغذية وإدارة سلامة الأغذية وجودتها على امتداد سلسلة القيمة، وتعزيز التنسيق بين القطاعات.

11- وتدعم الأولويات الاستراتيجية تحويل النظم الزراعية والغذائية، للتصدي للتحدي بجعل الأغذية الآمنة والتي يسهل الحصول عليها لجميع سكان العالم الذين سيبلغ عددهم عشرة مليارات شخص، ومن المتوقع أن يعيش 70 في المائة منهم في المدن بحلول عام 2050.[8] وهذا سوف يتطلّب بُعد نظر وتقييم سلامة الأغذية للتطوّرات الجديدة في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية. وكلّما بادرنا إلى الإقرار بالآثار المحتملة للاتجاهات والتطورات العالمية على سلامة الأغذية ومعالجتها في وقتٍ مبكر، كلما زاد احتمال أن تكون البلدان قادرة على الاستعداد للمخاطر والتحديات المتصلة بسلامة الأغذية وإدارتها. وبهدف تحسين الامتثال المتواصل والمحسّن لمتطلبات سلامة الأغذية وجودتها للتجارة الدولية بالأغذية، تدعو الأولويات الاستراتيجية إلى تعزيز المعرفة والقدرات، والاستثمار في البنية التحتية على نحو شامل. كذلك، فإن نهج التفكير بالنظم الذي يراعي جميع الأجزاء المترابطة، وكيف تؤثر على بعضها، يمكنه أن يساعد في استهداف هذه التعزيزات والاستثمارات على نحوٍ أفضل. ويمكن أن يحدّ العجز في الاستثمار من الوصول إلى الأسواق وتوليد الدخل.

12- وتأخذ هذه الأولويات الاستراتيجية في الاعتبار التأثير المحتمل الذي قد يتأتى عن الأنظمة الخاصة بسلامة الأغذية على الجهات الفاعلة الضعيفة في النظام الزراعي والغذائي، بما في ذلك المنتجين على نطاق صغير، والفقراء الريفيين والجهات الفاعلة المهمّشة مثل النساء والشباب والسكان الأصليين. وستواصل المنظمة، إضافةً إلى شركائها، في توفير دعمٍ مخصّص لتوعية المستهلكين في مجال سلامة الأغذية وتنمية القدرات لوصول مشغلي مؤسسات الأعمال الغذائية إلى الأسواق، بما يضمن ألاّ تستثني الجهود لتحديث النظام الزراعي والغذائي أي فئات سكانية أو ألاّ تساهم في زيادة انعدام المساواة.

13- وتتمتع المنظمة، بفضل شبكتها الواسعة من الشراكات وخبرتها في الزراعة وتحويل المنتجات الزراعية إلى أغذية، بمكانةٍ جيدة لدعم الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في التصدّي للتحديات الحالية والمستقبلية المتصلة بسلامة

[8] منظمة الأغذية والزراعة. 2019. *إطار خطة عمل المنظمة حول الغذاء في المناطق الحضرية*. روما. https://doi.org/10.4060/ca3151en

الأغذية. كما أن خبرتها الفنية تشمل النظام الزراعي والغذائي بكامله، من إنتاج المحاصيل إلى الأعلاف الحيوانية، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية والمنتجات الحرجية، والأنشطة المرتبطة باستهلاكها لجهة تجهيزها، وتخزينها، وتعليبها، ونقلها، وإعدادها والتخلصّ منها. ونطاق أهدافها واسع، بما في ذلك الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية وجودتها، والتغذية.

14- وصلاحية المنظمة في مجال الأغذية والزراعة تضعها في موقع فريد لتوفير الدعم الذي يحتاج إليه أصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية، أكان ذلك في المسائل السياساتية، أو القانونية أو مسائل الحوكمة، أو القضايا المتصلة بالإدارة التشغيلية وتنمية القدرات. وتغطي خبرتها وتجربتها سلسلة القيمة بكاملها؛ وبصفتها منظمة رئيسية لبناء المعرفة وتقاسمها، توفّر المنظمة منصّات حيادية للحوار والعمل لجميع أصحاب المصلحة.

15- وقد وضعت المنظمة أدواتٍ ومنصات لتعزيز نظم الرقابة على الأغذية في البلدان الأعضاء، وقدّمت الدعم المستهدف للأعضاء بشأن الإنتاج والجوانب الاقتصادية، والاعتبارات الاجتماعية، والجنسانية والبيئية للأغذية. ويشمل هذا الدعم الأدوات لاستهداف جهات فاعلة محدّدة في سلسلة القيمة لضمان الشمولية والمساواة بين الرجال والنساء. وبفضل وجود مكاتب لها في كافة أنحاء العالم، تتمتع المنظمة بشبكة واسعة تربط المؤسسات العالمية وجهات فاعلة أخرى بأصحاب المصلحة المحليين.

16- وتتولّى المنظمة أيضًا إدارة العلاقات القائمة منذ أمد طويل مع الحكومات وأصحاب مصلحة آخرين بشأن مسائل سلامة الأغذية. وعلى مرّ العقود التي عملت خلالها في مجال سلامة الأغذية، عزّزت المنظمة المعرفة والتعاون، وأقامت الشراكات مع طيفٍ واسع من الجهات الفاعلة. وقد كانت منظمة الصحة العالمية من بين الشركاء الدوليين الرئيسيين في هذه المساعي، وقد عملت معها منظمة الأغذية والزراعة لوضع وتقديم المشورة العلمية من أجل دعم الأعضاء للمشاركة في الدستور الغذائي لإعداد توجيهات ومواصفات دولية في مجال سلامة الأغذية، ومساعدة الأعضاء في تعزيز نظمهم الوطنية للرقابة على الأغذية. وتأتي كلّ من المنظمتين بمنظورها الفريد ومجموعة مهاراتها في العملية، حسب ولاية كلّ منهما. كما تمّ إنشاء آلية دائمة لتقاسم المعلومات والمناقشة مع منظمة الصحة العالمية، لضمان أن تتواءم *الأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية* مع *الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية للفترة 2022–2030*، وأن تدعم وتكمّل بعضها. وقد التزمت المنظمتان بالتخطيط لإقامة إطار مشترك للتنفيذ إثر إقرار كلّ منهما لتوجيهاتها الاستراتيجية مع إيلاء عناية خاصة لضمان وجود أوجه تآزر مناسبة.

ثانيًا– المهمة والرؤية والنتائج الاستراتيجية

17- تعكس *الأولويات الاستراتيجية الخاصة بسلامة الأغذية* عمل المنظمة وخبرتها، وتنبثق عن رؤية ومهمة محدّدتين، كما يرد وصفه أدناه.

(1) *الرؤية:* الأغذية السليمة لجميع الناس في جميع الأوقات.

(2) *المهمة*: دعم الأعضاء لتحسين سلامة الأغذية على جميع المستويات من خلال تقديم المشورة العلمية وتعزيز قدراتها في مجال سلامة الأغذية من أجل قيام نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة ومستدامة وقادرة على الصمود.

18- ويصف هذا القسم كيف أن الأولويات الاستراتيجية منظّمة ضمن أربع نتائج استراتيجية، ويبيّن الاعتبارات والسرديات الأساسية التي أدّت إلى وضعها وإلى تحديد الإجراءات الاستراتيجية المتصلة بها.

19- والنتائج الاستراتيجية الأربعة *للأولويات الاستراتيجية لسلامة الأغذية* هي التالية:

(1) النتيجة الاستراتيجية 1: تعزيز المشاركة الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب مصلحة في التنسيق بين القطاعات لحوكمة سلامة الأغذية على كل المستويات؛

(2) النتيجة الاستراتيجية 2: تقديم المشورة والأدلّة العلمية السليمة كمنطلق لاتخاذ قرارات بشأن سلامة الأغذية؛

(3) النتيجة الاستراتيجية 3: مواصلة تعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية وتحسينها باستمرار؛

(4) النتيجة الاستراتيجية 4: تعزيز تعاون أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لضمان إدارة سلامة الأغذية ومراقبتها في النظم الزراعية والغذائية.

ملاحظة: الترتيب الذي ترد فيه النتائج الاســـتراتيجية لا يعكس على الإطلاق أي ترتيب محدّد. فهي مترابطة ومتكافلة، وبالتالي ضرورية بالقدر ذاته لتحقيق الرؤية والمهمة (انظر الشكل 2).

الشكل 2: النتائج الاستراتيجية الأربعة الداعمة *للأولويات الاستراتيجية للمنظمة الخاصة بسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031.*

20- وتمّ إدراج العديد من العناصر الجديدة في النتائج:

(1) المواءمة بين أولويات الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 وطموحات البلدان الأعضاء لجهة دعم سلامة الأغذية في سياق إقامة نظم زراعية وغذائية ***أكثر*** كفاءة، وشمولًا، وقدرة على الصمود واستدامة؛

(2) واعتماد نهج الصحة الواحدة، حيث تعمل قطاعات متعددة مع بعضها للتصدّي للتهديدات الصحية، من أجل دعم تنمية سلامة الأغذية وإدراج اعتبارات متصلة بسلامة الأغذية لدى اتخاذ القرارات المتصلة بالأمن الغذائي والاستدامة؛

(3) وتوفير الدعم لسلامة الأغذية على المستويات كافة، من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني والمحلي، والدعوة إلى تحسين التنسيق بين القطاعات ودمج النُهُج المتعددة القطاعات لتأمين سلامة الأغذية؛

(4) والمساهمة في إقامة شراكات مبتكرة وأوسع نطاقًا بين منظمة الأغذية والزراعة والكيانات العامة والخاصة، من أجل تعزيز وحشد الخبرة المتاحة والموارد المطلوبة على نحو أفضل لتحقيق هذه النتائج؛

(5) والسعي إلى وضع نُهُج جديدة للمساعدة بشكل أفضل مشغّلي الأعمال التجارية الغذائية وأصحاب المصلحة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على غرار النساء والرجال من أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين الأسريين، والمزارعين وروّاد الأعمال الشباب، والمؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تفتقر إلى الموارد والقدرات الكافية لتلبية متطلبات سلامة الأغذية للصحة العامة والوصول إلى الأسواق؛

(6) وتوسيع نطاق وعمق الاستشراف لتحديد بشكل استباقي القضايا المستجدة التي يمكن أن تطرح مخاطر في مجال سلامة الأغذية أو توفّر الفرص، للسماح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب؛

(7) وتعزيز المساعدة المقدّمة للبلدان الأعضاء في المنظمة في ما يتعلق بتوليد البيانات الخاصة بسلامة الأغذية وإدارة المعلومات، بما في ذلك توفير الأدوات لتقاسم البيانات وتحليلها؛

(8) ودعم البلدان الأعضاء في المنظمة في تحفيز الدمج في تصميم السياسات وتنفيذها لضمان أن تفيد الجهود المبذولة في مجال سلامة الأغذية النساء، والشباب، والفقراء الريفيين، والمنتجين على نطاق صغير، والسكان الأصليين ومجموعات أخرى مستثناة عبر معالجة أوجه ضعفهم وصعوباتهم المحددة في اعتماد تدابير جديدة، والوصول إلى سياسات جديدة أو اعتماد تكنولوجيات جديدة تساهم في سلامة الأغذية.

ألف- النتيجة الاستراتيجية 1: تعزيز المشاركة الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة في التنسيق بين القطاعات لحوكمة سلامة الأغذية على كل المستويات

21- فيما تعمل البلدان الأعضاء في المنظمة على تحويل النظم الزراعية والغذائية، من المهم أن تبقى سلامة الأغذية أولويةً، وأن تُدمج مبادئها وأهدافها في سلسلة الأغذية بكاملها. وينبغي احترام مبادئ سلامة الأغذية ومعاييرها لدى اتخاذ قرارات تشغيلية، ومالية وقرارات متصلة بالحوكمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

22- وتضطلع المنظمة بدورٍ حاسم في هذه الجهود عبر توفير دعم مخصّص للأعضاء وأصحاب مصلحة آخرين في ما يتعلق بالمشورة والدعم الفني لجوانب متعددة من سلامة الأغذية، بما في ذلك المسائل الخاصة بالمعايير، والحوكمة، والعلوم والسياسات.

23- ويتمثل أحد العناصر البارزة في برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، الذي يقوم من خلال هيئة الدستور الغذائي[9] بوضع مواصفات غذائية قائمة على الأدلّة والعلوم والمخاطر. وتوفّر هذه المواصفات والنصوص المشورة لأصحاب المصلحة والأعضاء بهدف حماية صحة المستهلكين وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية. كذلك، توفّر منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية القاعدة العلمية لمداولات الهيئة من خلال برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، عادةً بشكل تقارير عن اجتماعات الخبراء ووثائق توجيهية وأدوات.

24- وإنّ هيئة الدستور الغذائي، باعتبارها إحدى المنظمات الدولية الثلاثة لوضع المعايير في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، إلى جانب المنظمة العالمية لصحة الحيوان، والجهاز الرئاسي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وهيئة تدابير الصحة النباتية، تؤدي دورًا مهمًا في سياق التجارة الدولية في الأغذية. وتُستخدم توجيهاتها كمرجعٍ لوضع معايير وطنية، والتقليل إلى الحدّ الأدنى من الأعباء التنظيمية في التجارة العابرة للحدود وتعزيز التنسيق العالمي.

25- وسوف تواصل المنظمة توفير الدعم والمساهمة بشكل فاعل في المشاركة الحكومية الدولية والمتعددة أصحاب المصلحة في التنسيق بين القطاعات لحوكمة سلامة الأغذية. وستعزّز عملها مع المنظمات المعنية بوضع المعايير لتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية، ومع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالصحة الواحدة وغيرها من المبادرات التي تدعو إلى نُهُج الصحة الواحدة.

26- ولا يمكن تحقيق هدف تحفيز حوكمة سلامة الأغذية وتطبيق معايير سلامة الأغذية على المستوى العالمي وعلى جميع المستويات الفرعية سوى بدعم البلدان الأعضاء للمنظمة والمشاركة في العملية. وهذا ينطبق بصورة خاصة حين يكون الهدف الإجمالي هو تحسين الصحة العامة والتجارة، وفي سياق النظام الزراعي والغذائي المتطوّر. وستواصل المنظمة تشجيع ودعم الأعضاء وأصحاب المصلحة للمشاركة على نحوٍ ناشط في المناقشات والأنشطة العالمية الخاصة بحوكمة سلامة الأغذية.

27- الإجراءات الاستراتيجية (ألف-1) لتحقيق النتيجة الاستراتيجية 1 هي التالية:

ألف 1-1 مواصلة دعم التعاون بين هيئة الدستور الغذائي وأمانتها للارتقاء بعملية وضع مواصفات سلامة الأغذية

سوف يتّسم تشجيع الأعضاء في المنظمة، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، وأصحاب المصلحة على المشاركة بشكل أكبر في عمل الدستور الغذائي، بأهمية أساسية لتحقيق هذا الهدف. وستتابع المنظمة التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق الدعم لوضع المعايير الدولية. وستبحث عن طرق جديدة في العمل، بما في ذلك الأدوات الافتراضية للاتصال، وتقاسم المعلومات، والتعاون والاجتماعات. كما ستواصل الدعوة إلى دعم حساب أمانة الدستور الغذائي واستخدام مواصفات الدستور الغذائي كقاعدةٍ لتنسيق الأطر التنظيمية الوطنية ووضعها.

[9] http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/home/ar/

ألف 1-2 تعزيز التنسيق الأكبر والحوار بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة وخطة العمل الخاصة بنهج الصحة الواحدة[10]

سوف تيسّر المنظمة الحوارات والأنشطة مع مراعاة ولايات كل من أصحاب المصلحة، ومسؤولياته ومحاسبته، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية. كما أنها ستروّج للتعاون بين قطاعات عديدة، بما في ذلك سلامة الأغذية، والصحة العامة، والزراعة، والصحة الحيوانية والنباتية، والاقتصاد، والتعليم، والتجارة، والبيئة وقانون الأغذية العام على جميع المستويات الوطنية والدولية ذات الصلة وبالتآزر مع خطة العمل الخاصة بنهج الصحة الواحدة. وسوف تشمل مبادراتٌ محددة تنسيق الأنشطة وإقامة شبكات فنية متعددة أصحاب المصلحة حول القضايا الحالية والناشئة المتصلة بسلامة الأغذية. وسوف تشجّع المنظمة الأعضاء على مواصلة عملية وضع معايير سلامة الأغذية، مع مراعاة بشكل وثيق قدرات جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة (بما في ذلك مثلًا، أصحاب الحيازات الصغيرة، والنساء والرجال والمؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم)، بما يعزّز بالتالي حوكمة سلامة الأغذية. وستوفّر المنظمة أيضًا المساعدة المتكاملة والمتسقة للبلدان في تنظيم ورصد استخدام مضادات الميكروبات، والوقاية من تطوّر وانتشار مقاومة مضادات الميكروبات والتقليل منها إلى الحدّ الأدنى في سياق النظام الزراعي والغذائي، لدى البشر وفي البيئة، وتحدّ من آثارها على سلامة ووحدة السلسلة الغذائية. وستُجرى هذه الأنشطة وفقًا لخطة عمل المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025،[11] التي وُضعت عقب صدور قرار المؤتمر 2015/4 بشأن مقاومة مضادات الميكروبات،[12] لمكافحة هذه المقاومة على الصعيد العالمي.

ألف 1-3 تعزيز التواصل بشأن سلامة الأغذية ومخاطرها

هذا سوف يستتبع تقديم الدعم لواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة للتعبير بشكل أفضل عن آثار سلامة الأغذية على المجتمع، وبصورة خاصة على الصحة وسبل كسب العيش، بالاستفادة حسب الاقتضاء من خطة العمل الخاصة بنهج الصحة الواحدة.

كما أن أحداثًا مثل اليوم العالمي لسلامة الأغذية يمكن أن تساعد في التوعية على كيفية استناد الأمن الغذائي والتجارة على سلامة الأغذية، وكيف تؤثر سلامة الأغذية على الاقتصاد والصناعات الخاصة. وسوف تواصل المنظمة رفع مستوى الوعي والدعوة، بما في ذلك في صفوف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص مثل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وجمعيات المزارعين والمنتجين، والمستهلكين ومنظمات المستهلكين، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسوف يساعد هذا في تأمين الاستثمارات باتجاه تحسين سلامة الأغذية، بما في ذلك من خلال تنمية القدرات، والبنية التحتية، وإدارة البيانات والشراكات. إضافةً إلى ذلك، ستواصل المنظمة وضع التوجيهات ودعم الأعضاء في المسائل الخاصة بالإبلاغ عن المخاطر.

[10] المسوّدة متاحة على الرابط التالي: https://www.woah.org/app/uploads/2022/04/oh-jpa-14-march-22.pdf

[11] https://www.fao.org/3/cb5545ar/cb5545ar.pdf

[12] https://www.fao.org/3/mo153a/mo153a.pdf

باء- النتيجة الاستراتيجية 2: تقديم المشورة والأدلّة العلمية السليمة كمنطلق لاتخاذ قرارات بشأن سلامة الأغذية

28- على مرّ العقود الماضية، شكّل برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية النقطة المرجعية العالمية الموثوق بها للمعلومات العلمية المستندة إلى الأدلّة حول سلامة الأغذية. ومن خلال جمع مجموعة واسعة من مشورة الخبراء، والموارد والأدوات، وضع البرنامج المبادئ والأساليب لتقييم أنواع مختلفة من الأخطار. وقد دعم هذا البرنامج الدستور الغذائي وأعضاء المنظمة في توجيه قراراتهم المتصلة بسلامة الأغذية.

29- وبهدف تمكين عمل هيئة الدستور الغذائي، من الأساسي أن يستمر البرنامج في توفير المشورة الحسنة التوقيت والسليمة من خلال لجان الخبراء الدائمة التابعة لها، والتي تضم لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة منظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة إلى الأغذية، واجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية والاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن مخلفات المبيدات، إضافةً إلى اجتماعات الخبراء المخصصة.

30- وتشهد العلوم الخاصة بسلامة الأغذية والتكنولوجيات المتصلة بالأغذية تطورًا مستمرًا، وما زالت تظهر مسائل جديدة في مجال سلامة الأغذية. وتأخذ المنظمة في الاعتبار الآثار المحتملة للتغييرات والاتجاهات الجارية في النظم الزراعية والغذائية والتي لها تداعيات على سلامة الأغذية. وهي تستخدم أيضًا النُهج التطلعية مثل الاستشراف أو استشراف الآفاق لتحديد المسائل المستجدة على نحوٍ استباقي، وتقييم تداعياتها على سلامة الأغذية. ويمكن أن تساعد هذه النهج في تقييم الاتجاهات والدوافع، والقضايا ذات الأهمية التنظيمية، وفي إنذار صانعي القرارات وواضعي السياسات بسرعة بحيث يتخذون قرارات مستنيرة وملائمة. وفي هذا الخصوص، لكي تتمكن المنظمة من توفير معلومات متطورة ومفيدة دعمًا للقرارات المراعية للوقت التي يتخذها الأعضاء والدستور الغذائي، يجب أن تواصل تحديث ومراجعة الطرق والنُهُج التي تستند إليها عملية تقييم المخاطر والمشورة القائمة على المخاطر.

31- وفي مجالات العلوم المختلفة، ما زالت القدرة والممارسة لتقييم المخاطر والمنافع تسترعي الانتباه. وتحقيقًا لذلك، يجب أن تتوفر بيانات جيدة بشأن سلامة الأغذية. وهذا صحيح بصورة خاصة، لا سيما وأن إدارة وصنع القرارات حول مسائل متصلة بسلامة الأغذية تتعلّق بصورة متزايدة بضمان إيلاء الاعتبار الواجب لسلامة الأغذية في سياقات محدّدة للأمن الغذائي وعوامل متصلة باستدامة النظم الزراعية والغذائية وقدرتها على الصمود. وهذا يرفع من مستوى أهمية وضع بيانات مفصّلة بحسب الجنسين حين تكون ذات الصلة لفهم أوجه عدم المساواة الجنسانية والاجتماعية ومعالجتها، باعتبارها أسبابًا كامنة لأوجه عدم الكفاءة في سلسلة القيمة، والتي قد تقيّد الاستفادة من تدابير سلامة الأغذية.

32- ويجب أن تواصل المنظمة تقديم الدعم للأعضاء في توليد وتفسير بياناتها الحسنة الجودة والحفاظ عليها وفقًا لمجموعة من النهج والعمليات الموحّدة. ويمكن أن توفّر أيضًا بيانات بديلة ذات الصلة حين لا تتوفر بيانات قطرية. كذلك، يجب أن يكون الحصول على بيانات جيدة نتيجة النشاط المنسّق بين أعضاء المنظمة، وأصحاب المصلحة والشركاء. علاوةً على ذلك، من المهم السماح بالوصول إلى نتائج تحليل البيانات ضمن إطار مأمون ومحمي خاصة وأن هذا مفيد للأعضاء والمجتمع الدولي لسلامة الأغذية، ويسمح بعمليات أكثر كفاءة لصنع القرارات، على المستويين الإقليمي والدولي.

33- كما أن جمع معلومات موثوقة ومتينة حول مخاطر سلامة الأغذية والإبلاغ عن هذه المعلومات في الوقت الملائم للسلطات المعنية يتسم بأهمية أساسية للارتقاء بأهداف سلامة الأغذية. كما أن الرسائل الواضحة التي تتلافى الغموض

وسوء التفسير الممكن هامة. ومن المهم مواصلة تسخير القدرات والأدوات لتحقيق الإبلاغ الفعال عن المخاطر بشأن مسائل سلامة الأغذية، ومكافحة سوء التواصل بسرعة.

34- الإجراءات الاستراتيجية (ألف 2) لتحقيق النتيجة الاستراتيجية 2 هي التالية:

ألف 2-1 الحفاظ على المشورة العلمية الرائدة التي توفّرها لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية، ولا سيما لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات.

وهذا سوف يضمن أن يبقى برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية نقطة مرجعية عالمية لوضع المعايير الوطنية والدولية، ولإدارة المخاطر وعمليات أخرى لصنع القرارات بشأن المسائل الحالية والناشئة في مجال سلامة الأغذية.

ألف 2-2 مواصلة تحسين النُهُج القائمة على العلم، والأدلّة والمخاطر، وتكييفها وتحديثها، والمنهجيات والمهارات لتوفير المشورة العلمية الموثوق بها للدستور الغذائي، وأعضاء المنظمة ووكالات أخرى للأمم المتحدة.

هذا يعني أنواعًا مختلفة من المخاطر على سلامة الأغذية، بما في ذلك المخاطر الكيميائية، والميكروبيولوجية والفيزيائية، والقدرات المرتبطة بها لتقييم المخاطر. وهناك عددٌ من الأمثلة عن النُهُج التي تصبح ذات صلة بشكل متزايد في هذه المجالات. على سبيل المثال، في تقييم المخاطر الكيميائية، تشكّل النُهُج القائمة على الفحص غير الحيواني والتعرّض المختلط للعديد من الموارد الكيميائية بعض المجالات التي يتم استكشافها بشكل متزايد. وأحد الأمثلة الأخرى، في ما يتعلّق بتقييم المخاطر الميكروبيولوجية، هو وضع نموذج البيانات التي تولّده التكنولوجيات القائمة على الجينات والنُهُج إزاء البيانات الضخمة التي هي قيد التطوير السريع.

ألف 2-3 تعزيز فهم وتقدير أهمية المشورة والتوجيهات العلمية بشأن المسائل المتصلة بسلامة الأغذية بين أعضاء المنظمة وأصحاب المصلحة في مجال سلامة الأغذية.

ومن الأساسي في هذه الجهود رفع مستوى الوعي في صفوف الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين إزاء أهمية تشاطر البيانات والمعلومات، ليُجري آخرون عمليات تقييم جيدة للمخاطر. وفي هذا السياق، سوف تعيّن المنظمة خبراء جدد في اللجان المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتحليل البيانات المتصلة بسلامة الأغذية بشكل أفضل، مثلًا البيانات المستمدة من مجالات العلوم ذات الصلة في نهج الصحة الواحدة، واكتساب فهمٍ أفضل للمخاطر الحالية والمستقبلية في مجال سلامة الأغذية.

ألف 2-4 تحديد المسائل الناشئة في مجال سلامة الأغذية المرتبطة بالاتجاهات والعوامل الدافعة الجديدة على نحوٍ أفضل، عبر تطبيق نُهج استشرافية وتطلّعية، ومزجها مع عمليات ملائمة لتقييم المخاطر قائمة على العلوم والأدلّة لتمكين اتخاذ قرارات أكثر استنارةً وسياسات أكثر فعالية.

ألف 2-5 الحفاظ على قواعد البيانات الدولية الرئيسية المتعلقة بسلامة الأغذية- مثل تلك الخاصة بلجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة منظمة الصحة العالمية بشأن المواد المضافة إلى الأغذية- التي تتضمن معلوماتٍ عالمية ومشورة، ومنصّات مثل برنامج الأغذية المحوّرة وراثيًا التابع للمنظمة.[13] وهذه سوف تساعد في تنسيق ونشر البيانات والمعلومات بين أعضاء المنظمة.

جيم- النتيجة الاستراتيجية 3: مواصلة تعزيز نظم الرقابة الوطنية على الأغذية وتحسينها باستمرار

35- ترمي نظم الرقابة الوطنية على الأغذية إلى تحقيق هدف مزدوج يقضي بحماية صحة المستهلكين، وتمكين اعتماد ممارسات عادلة في التجارة في الأغذية، على الصعيدين المحلي والدولي. ولكي تبقى هذه النظم ذات صلة في السياق الديناميكي والمتعدد الأوجه لسلامة الأغذية، يجب أن تطوّر الإلمام بالحالة، وأن تكون استباقية ومرنة بما فيه الكفاية لتتغيّر وتتحسّن مع الوقت.[14]

36- ولتلافي الاعتماد بشكل رئيسي على ردود الأفعال في حوادث سلامة الأغذية، من الأساسي بمكان لأعضاء المنظمة بناء قدراتهم في مجال التعرّف إلى الأخطار المحتملة قبل وقوعها، وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بها، من أجل بناء نظم وطنية لمراقبة الأغذية قائمة على الاستباق، والوقاية والتخفيف من الآثار.

37- وهناك عدد من المجالات الأخرى في النظم الوطنية القائمة لمراقبة الأغذية التي قد تستفيد من دعمٍ إضافي من المنظمة. كما ينبغي تعزيز الاتصال والتنسيق بين مختلف السلطات المختصة المعنية بمراقبة الأغذية. ويجب تحديث الأطر القانونية والتنظيمية وتوحيدها، وحشد المزيد من الموارد لتنفيذ الوظائف الأساسية مثل التفتيش والإنفاذ. وبشكل إجمالي، تفتقر هذه النظم إلى التمويل المستقر والقابل للتنبؤ الضروري لتحديث مهارات موظفيها، ووضع برامج متينة، وتحمّل التكاليف التشغيلية والاستثمار في الأدوات التحليلية الأساسية. ويجب بذل المزيد من الجهود لبناء القدرات في مجال التخطيط لبرامج مراقبة الأغذية، ورصدها، وتقييمها وتعزيزها على نحوٍ أكبر بحيث تتمكن من توليد دورة متواصلة من التحسين. إضافةً إلى ذلك، من الضروري توفير استثماراتٍ أكبر في القدرات والموارد ليستخدم أعضاء المنظمة نموذج تحليل المخاطر لتوجيه برامج مراقبة الأغذية. وهذا حاسم بخاصة في السياقات حيث تكون الموارد محدودة في المقام الأول.

38- ومواصفات الدستور الغذائي، والتوجيهات والموارد الأخرى، التي وُضعت إثر النُهُج الأخيرة القائمة على الأدلّة والمخاطر، توفّر لأعضاء المنظمة أساسًا لتحسين نظم الرقابة الوطنية على الأغذية وتطوير الموارد المكيّفة مع الحوكمة الوطنية أو الإقليمية لسلامة الأغذية. ويجب أن يتمكن الأعضاء من تحديد المجالات التي تكون في أمسّ الحاجة لتطوير القدرات، حسب حجم المؤسسات الغذائية المحلية وقدرة مشغّلي مؤسسات الأعمال الغذائية على تأمين سلامة الأغذية

[13] https://www.fao.org/food/food-safety-quality/gm-foods-platform/en/

[14] منظمة الأغذية والزراعة. 2013. *المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية*. CXG 82-2013. https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/sh-proxy/ar/?lnk=1&url=https%253A%252F%252Fworkspace.fao.org%252Fsites%252Fcodex%252FStandards%252FCXG%2B82-2013%252FCXG_082a.pdf

بشكل متّسق، تمشيًا مع المتطلبات والممارسات الرسمية. وبالتالي، قد تنظر السلطات المختصة في إمكانية دمج النُهُج التنظيمية وغير التنظيمية لمعالجة المسائل المتصلة بسلامة الأغذية.

39- كما أن عمليات التحديث الرقمي والتكنولوجي ضرورية لتحسين الرقابة على الأغذية. إنما بهدف التمكّن من استخدامها بفعالية، يجب أن يستثمر الأعضاء في المنظمة في الموارد البشرية، والبنية التحتية، وفي آليات حماية البيانات والخصوصية.

40- والإجراءات الاستراتيجية (ألف 3) لتحقيق النتيجة الاستراتيجية 3 هي التالية:

ألف 3-1 توفير الدعم الفني لأعضاء المنظمة لتقييم نظم الرقابة الوطنية على الأغذية الخاصة بهم، وتحديد الاحتياجات وتصميم برامج متكاملة لتنمية القدرات.

يمكن أن يستفيد الأعضاء من استخدام الأداة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم الرقابة على الأغذية،[15] لإجراء التقييم. وهذا سوف يساعدهم في رصد التحسينات على مرّ الوقت وزيادة المساءلة في نهاية المطاف.

ألف 3-2 دعم أعضاء المنظمة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وبخاصة في البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيثما تدعو الحاجة، للمشاركة على نحوٍ ناشط أكثر في عمل الدستور الغذائي.

وهذا سوف يجمع بين مجموعة من وجهات النظر، بما يجعل عمل هيئة الدستور الغذائي أكثر شمولًا، والمعايير والتوجيهات الناجمة عن ذلك أكثر قابلية للتطبيق على المستوى العالمي. ويجب أن يطوّر أعضاء المنظمة القدرات على المستويين المحلي والوطني لاعتماد مواصفات الدستور الغذائي، ومدوّنات الممارسة، والتوجيهات والتوصيات، وتوفير التناغم بين اللوائح الوطنية أو الإقليمية باستخدام نصوص الدستور الغذائي ذات الصلة. وهذا يتعلّق أيضًا بتطوير القدرات الوطنية للعمل بفعالية مع الهيئة، عبر إقامة طرق العمل وآليات الاتصال الملائمة على الصعيد الوطني (وعلى الصعيد الإقليمي، عند الاقتضاء)، وعبر تعزيز الخبرة الفنية.

ألف 3-3 دعم أعضاء المنظمة في إعداد وتحديث معاييرهم في مجال سلامة الأغذية، والأطر القانونية والسياسات الحكومية، إضافةً إلى الإجراءات والمبادئ التوجيهية على المستوى التشغيلي.

هذا سوف يوفّر القاعدة الضرورية لهم لتعزيز نظمهم القائمة على العلوم، والأدلّة والمخاطر للرقابة على الأغذية، بما في ذلك برامج التفتيش والرصد، والخدمات التحليلية، وآليات الإنذار المبكر والاستجابات الطارئة. ويجب بذل الجهود لرفع مستوى الوعي بين واضعي السياسات للتشجيع على تنسيق أكبر بين السلطات المختصة في مختلف القطاعات في المسائل المتصلة بسلامة الأغذية. وبدعمٍ من شركائها، سوف تساعد المنظمة الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتعزيز قدراتهم في ما يخصّ البنية التحتية والخدمات الخاصة بالرقابة على الأغذية.

[15] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2019. *أداة تقييم نظام الرقابة على الأغذية – المقدمة ودليل المصطلحات*. سلسلة سلامة وجودة الأغذية، العدد 1/7. روما. https://www.fao.org/publications/card/en/c/CA5334AR

ألف 3-4 مساعدة البلدان الأعضاء في المنظمة في توليد بيانات سلامة الأغذية ذات الصلة التي تعكس سياقها/وضعها الوطني

تشكل البيانات الوطنية الجيدة عنصرًا حاسمًا في نظم الرقابة الوطنية الفعالة على الأغذية. وينبغي أن تعكس هذه البيانات حال سلامة الأغذية لجهة الأخطار والمخاطر على المستوى الوطني وأي مستوى آخر ذي صلة. وسوف يساعد هذا الأعضاء في المنظمة على اتخاذ قرارات حول الحوكمة، وبخاصة على مستويات المخاطر المقبولة والخطوات الضرورية للتخفيف من آثارها. وقد يساعد أيضًا في تتبّع التنفيذ التنظيمي أو الأداء التشغيلي لسلامة الأغذية، ونُهج الإشراف ويساعد في تحديد الاحتياجات من حيث البحوث والابتكار المتصلة بسلامة الأغذية. وهذا سوف يدعم أيضًا جهود البلدان الأعضاء في الإبلاغ عن المخاطر. إضافةً إلى ذلك، تشكل البيانات الوطنية الحسنة الجودة حجر الأساس لبرنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدعم إعداد معايير غذائية دولية.

ألف 3-5 دعم البلدان الأعضاء في المنظمة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة لتبنّي التطوّرات التكنولوجية، بما في ذلك التكنولوجيات الرقمية، في مجال إدارة الرقابة على الأغذية وسلامة الأغذية، للأغراض التالية:

(1) توليد وتحليل البيانات لإعداد برامج مخصصة لرصد الأخطار المحتملة على امتداد السلسلة الغذائية، ونشر المشورة حول إدارة المخاطر؛

(2) وتبسيط الاتصالات والعمليات بين الكيانات العامة والخاصة بشأن قضايا سلامة الأغذية. وهذا يشمل دعم مبادرات التحوّل الرقمي في المنظمات، وتحسين جودة ودقة تبادل البيانات والمعلومات وتوسيع نطاق التبادلات الافتراضية لإصدار الشهادات، وعمليات التدقيق وتفاعلات أخرى؛

(3) وترسيخ آليات إدارة سلامة الأغذية والرقابة عليها في منصات التجارة الإلكترونية وغيرها من قنوات التسويق الجديدة؛

(4) وإقامة النُهُج الفعالة وتعزيز الاستعداد، وقدرات الاستجابة وإدارة حالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية، بما في ذلك الكشف المبكر عن الحوادث والأخطار المحتملة في مجال سلامة الأغذية والإنذار بها.

دال- النتيجة الاستراتيجية 4: تعزيز تعاون أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لضمان إدارة سلامة الأغذية والرقابة عليها في النظم الزراعية والغذائية

41- تتمثل الطريقة الوحيدة لضمان أن تكون الأغذية مأمونة في أن يدرك جميع المعنيين بالسلسلة الغذائية الكاملة لسلامة الأغذية وأن يعملوا على نحوٍ نشط للحفاظ عليها. وفي حين أن مسؤولية صنع السياسات المتصلة بسلامة الأغذية وإنفاذها تقع في نهاية المطاف على عاتق السلطات المختصة ذات الصلة، ينبغي أن تتعاون المنظمات العامة والكيانات الخاصة للارتقاء بالعلوم، وأن تبتكر نظمًا لإنتاج الأغذية وتجهيزها، وأن تعزز الإدارة الفعالة لسلامة الأغذية.

42- إضافةً إلى ذلك، يجب أن تتحقق سلامة الأغذية بطريقة استباقية. فالتعامل مع سلامة الأغذية على نحو ردّ الفعل، مثلًا التصدي لحوادث سلامة الأغذية فيما تقع، يسبّب اختلالات في الصحة وهدرًا وعدم ثقة في الأغذية

والسلطات المعنية بالأغذية، وهو مكلفٌ لجميع المعنيين. ومن الأهمية بمكان أن يتمّ إدارة سلامة الأغذية وفقًا للمبادئ الوقائية وأن تُدرج بالتالي في تصميم وتنفيذ البرامج الشاملة المتصلة بالأغذية.

43- إن إقامة الشراكات مع الحكومات، والمنظمات العامة، والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص تسمح للمنظمة بالحصول على أدوات ونُهُج جديدة، وتوسيع نطاق الموارد التي توفّرها لأعضائها دعمًا لعملهم في مجال سلامة الأغذية.[16] وهذا ينطبق بصورة خاصة على المجالات الفنية الرئيسية، بما في ذلك التحوّل الرقمي، وإدارة البيانات ونشرها والأمن السيبراني.

44- ويجب أن تُخصّص الموارد لبناء القدرات والبنية التحتية الضرورية لضمان أن تتعاون الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص المشارِكة في سلامة الأغذية مع بعضها، وأن تنفّذ تدابير الرقابة وفقًا لمعايير سلامة الأغذية المعترف بها دوليًا. كما ينبغي توثيق الخبرات والدروس المستمدة وتقاسمها من جانب أعضاء المنظمة وبين القطاعات لدعم التحسين الإجمالي في الوقاية من قضايا سلامة الأغذية.

45- الإجراءات الاستراتيجية (ألف 4) لتحقيق النتيجة الاستراتيجية 4 هي التالية:

ألف 4-1 دعم الحكومات والجهات الفاعلة في السلسلة الغذائية بدءًا من الإنتاج الأوّلي وبما في ذلك الصناعات المتصلة به، والأوساط الأكاديمية، والمستهلكين وأصحاب مصلحة آخرين، في اعتماد برامج مراعية للنوع الاجتماعي وشاملة في مجال الرقابة على سلامة الأغذية وإدارتها.

هذا سوف يسمح بوضع نُهُج شاملة ومتكاملة للوقاية من التحديات المركّبة في مجال سلامة الأغذية التي تؤثر على التجارة والصحة العامة والتصدّي لها، وإعداد تدخّلات متصلة بسلامة الأغذية في الظروف العادية وفي السلاسل الغذائية المتأثرة بحالات الطوارئ والأزمات.

ألف 4-2 توفير الأدوات والموارد لأصحاب المصلحة لقيام بخيارات مستنيرة واعتماد تدّخلات في مجال سلامة الأغذية تكون خاصة بأولويات البلدان، والمخاطر على السلامة فيها والاحتياجات المتمايزة للجهات الفاعلة فيها.

سيتمّ ذلك من خلال إحقاق التوازن الصحيح بين طرق العمل القائمة واعتماد تكنولوجيات جديدة، مع ضمان في الوقت ذاته ألاّ يعرّض تحوّل النظم الزراعية والغذائية سلامة الأغذية إلى الخطر.

ألف 4-3 ضمان أن تتمكن الدروس المستمدة من برامج ومبادرات الرقابة على سلامة الأغذية على المستوى الوطني والإقليمي من توجيه العمل المعياري على الصعيد العالمي وتعزيز الحوارات حول سلامة الأغذية.

ألف 4-4 دعم المبادرات الرامية إلى استحداث برامج ومناهج تدريبية تعكس بشكل أفضل تعقيد سلامة الأغذية وضرورة التعاون بين الاختصاصات.

[16] تتوقع المنظمة أن إشراكها للقطاع الخاص سيثمر شراكات استراتيجية، وسيزيد من الجهود الجماعية لأصحاب المصالح المتعددين، وسيأتي بحلول مبتكرة تأخذ البلدان بزمامها وتعود ملكيتها لها لمساعدة أعضاء المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، سيعظم الأثر الإيجابي بالنسبة إلى المستفيدين الذين تدعمهم المنظمة. وتوفّر استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025 شرحًا مفصّلًا عن معيار المشاركة. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى النظر إلى الموقع https://www.fao.org/connect-private-sector/ar/

46- ستواصل المنظمة العمل مع الأوساط الأكاديمية لتكييف مناهج سلامة الأغذية، لضمان إدراج اختصاصات مثل إدارة البيانات والمعارف، وتقييم المخاطر والإبلاغ عنها.

ثالثًا- التنفيذ والرصد

هاء- تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمنظمة لسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031

47- يسعى الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 إلى دعم خطة عام 2030 من خلال التحول إلى نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة من أجل **إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل**، من دون ترك أي أحد خلف الركب. وسلامة الأغذية شرط أساسي مسبق لضمان تمتع جميع البشر بحياة أفضل وبتغذية أفضل، كما أنّ المنتجات غير المأمونة لا تتسبب بالمرض عند مستهلكيها فحسب، بل إنها تزيد إلى حد كبير من الفاقد والمهدر من الأغذية إذ لا يمكن للبشر استهلاكها. وبالتالي، فإن الاعتبارات المتعلقة بسلامة الأغذية هي في صميم جميع التحولات الناجحة في النظم الزراعية والغذائية وتشكل عنصرًا حاسمًا من عناصر نهج الصحة الواحدة.

48- نظرًا إلى أن سلامة الأغذية هي ذات صلة بالعديد من وظائف المنظمة ووحداتها، وتتقاطع معها، فهي معرّضة إلى التجزئة، وقد تفقد إلى حدّ اتساقها عبر القطاعات. وللوقاية من هذا الأمر، ستوفّر شعبة النظم الغذائية وسلامة الأغذية التوجيهات والدعم الفني الإجمالي ودعم الوحدات الأخرى في المنظمة ومكاتبها الميدانية. وتتمتع الشُعبة بالقدرات لضمان أن تكون الممارسات الموضوعة في مجال سلامة الأغذية لبلدان أو أقاليم أو قطاعات محددة متسقة مع المعايير العالمية، وأن تكون ناجمة عن الدروس المستمدة في بلدان وسياقات أخرى، وأن تتبنّى التطورات الفنية والسياساتية الأخيرة.

49- وستراعي الأولويات الاستراتيجية عددًا من الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية على نطاق المنظمة. ومن خلال عملها مع القطاع الخاص، ستطبّق المنظمة استراتيجية المنظمة الجديدة لإشراك القطاع الخاص للفترة 2021-2025.[17] وتشدّد هذه الاستراتيجية، من بين أمور أخرى، على ضرورة أن تحافظ المنظمة على حيادها واستقلالها في عملها مع الشركاء من القطاع الخاص، وتعظّم الأثر على الصعيد المحلي وبخاصة مع المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في روح عدم ترك أي أحد خلف الركب وعدم إلحاق الضرر، تمشيًا مع إطار عمل المنظمة المتعلق بالفقر المدقع.[18] ووفقًا لإطار تقديم المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية والتغذية لمنظمة الأغذية والزراعة،[19] سوف تحترم المنظمة بمبادئ النزاهة، والعدالة والموضوعية في تقديم معلومات قائمة على الأدلّة لأعضائها. وفي هذه العملية، ومع الالتزام الكامل بالاتفاقات والمبادئ الخاصة بالخصوصية والترخيص للبيانات،[20،21] سوف تتّسم إتاحة البيانات للمنظمة وأعضائها بأهمية أساسية في تحقيق أهداف برنامج المشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية.

---

[17] https://doi.org/10.4060/cb3352ar

[18] https://www.fao.org/3/ca4811en/ca4811en.pdf

[19] https://www.fao.org/documents/card/en/c/i7494ar/

[20] منظمة الأغذية والزراعة. *Privacy Policy for Use of FAO Applications* [النسخة الإلكترونية]. https://www.fao.org/contact-us/privacy-policy/en

[21] البيانات المفتوحة في قاعدة بيانات FAOLEX [النسخة الإلكترونية]. https://www.fao.org/faolex/opendata/ar/ ومنظمة الأغذية والزراعة. 2020. *Open Data Licensing for Statistical Databases*. https://www.fao.org/3/ca7570en/ca7570en.pdf

50- وستعمل المنظمة في المجالات الفنية الرئيسية الجديدة في سياق الارتقاء بنظم الرقابة على الأغذية وتحوّل النظم الزراعية والغذائية. وترمي المنظمة إلى توفير المشورة المحدثة والدعم في مجال تنمية القدرات لأعضائها وأصحاب المصلحة بشأن توليد البيانات وتقاسمها بكفاءة، وحول اعتماد أدوات مبتكرة لتحليل البيانات وتفسيرها. ومن خلال القيام بذلك، سوف تحسّن المنظمة كفاءة موظفيها، وتستقطب موظفين وخبراء جدد في هذه المجالات الفنية الرئيسية الجديدة. وستقيم المنظمة الشراكات مع الخبراء لتعزيز قدراتها الخاصة في الاستفادة من الفرص التي تطرحها التحوّلات الرقمية، والتمكّن من معالجة المقايضات والترحيب بالفرص والأدوات التي توفّرها.

51- وفي هذا الصدد، لا بدّ من التشديد على القيم التي تنطوي عليها الشراكة الراسخة القائمة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية منذ عقود عديدة في مجال سلامة الأغذية. فالقدرات الفريدة التي توفّرها المنظمتان تولّد شراكةً قيّمة ومثمرة. كما أنهما تقدّمان برامج عالمية تطلّعية لسلامة الأغذية تسمح لهما بمواصلة العمل معًا للارتقاء بسلامة الأغذية وتعزيز دعمهما المشترك للأعضاء. كما التزمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالتخطيط لإعداد إطار مشترك للتنفيذ، عقب الإقرار بالتوجهات الاستراتيجية لكلّ منهما.

52- ووكالات الأمم المتحدة هي من بين الشركاء العديدين للمنظمة. إضافةً إلى منظمة الصحة العالمية، تشمل هذه الوكالات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأقامت المنظمة أيضًا الشراكات مع منظمات دولية أخرى مثل المنظمة العالمية لصحة الحيوان، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية (التي تستضيف مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة)،[22] ومع المنظمات غير الحكومية وكيانات القطاع الخاص.

53- ومن المهم أيضًا إلقاء الضوء على عدد من الأنشطة المحددة والبارزة الأخرى التي أجرتها المنظمة بالتعاون مع شركائها:

(1) تدعم المنظمة تفعيل نهج الصحة الواحدة الذي يرمي ضمن جملة من الأمور وعن طريق خطة العمل الخاصة بنهج الصحة الواحدة، إلى حماية الصحة البشرية، والحيوانية، والنباتية والبيئية. وتفعل ذلك بالتعاون مع العديد من الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. وعلى المستويين الإقليمي والوطني، تعمل المنظمة مع الوكالات، والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية المذكورة أعلاه، ومع السلطات الوطنية المعنية بسلامة الأغذية؛[23]

(2) ووضعت المنظمة خطة عملها بشأن مقاومة مضادات الميكروبات وتقوم بتنفيذها حاليًا. كما تعمل المنظمة بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومع القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية لتنفيذ خطة العمل؛

(3) وتتشارك منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية في إدارة الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية، وهي شبكة تطوعية تعتمد على مشاركة أكثر من 700 ممثل للسلطات الوطنية المعنية بسلامة الأغذية

[22] منظمة الأغذية والزراعة شريك مؤسس لمرفق وضع المعايير وتنمية التجارة مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والبنك الدولي؛ والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والدستور الغذائي شريكان فنيان في مجموعة العمل المعنية بالمرفق.

[23] منظمة الأغذية والزراعة. صحة واحدة [النسخة الإلكترونية]. https://www.fao.org/one-health/ar

من أصل 186 عضوًا في المجموع. وتسهّل هذه الشبكة التبادل السريع للمعلومات خلال الحوادث المتصلة بسلامة الأغذية في التجارة الدولية في الأغذية.[24]

54- ولطالما كانت المنظمة ناشطة في مبادرات التوعية. وبدعم من هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الصحة العالمية، دعت المنظمة إلى الاحتفال بيوم عالمي لسلامة الأغذية للتوعية على أهمية سلامة الأغذية وحشد المشاركة والاستثمارات المستدامة.[25]

55- وتعتزم المنظمة بناء شراكاتها وتعزيزها لتحقيق أهداف سلامة الأغذية. وفي إطار *الأولويات الاستراتيجية لسلامة الأغذية*، ترمي المنظمة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الكيانات في القطاعين العام والخاص بهدف توسيع نطاق الموارد البشرية وزيادة الاستثمارات. والعديد من المجالات الجديدة التي تنوي المنظمة توسيعها من خلال هذه الشراكات مدرجة في الأولويات الاستراتيجية الأربعة.

واو- الاستثمارات لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية

56- يتطلّب ضمان أن تكون الأغذية "متوافرة للجميع في جميع الأوقات"، كما تنصّ عليه الرؤية، جهودًا واستثمارات من الكيانات في القطاعين العام والخاص. ويجب أن تُخصّص مزيد من الاستثمارات لتعزيز النظم الوطنية للرقابة على الأغذية على نحوٍ أكبر. وقد تشمل مجالات عدة من مسؤولية الحكومات، بما في ذلك الحوكمة ووضع المعايير في مجال سلامة الأغذية، والسياسات، والقوانين واللوائح، والرصد والمراقبة، والتفتيش والإنفاذ، والتأهب للأزمات وإدارتها، وإدارة المخاطر وتقييمها والإبلاغ عنها.

57- كما أن استثمارات إضافية ضرورية في محاولات المنظمة إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بسلامة الأغذية على المستويين العالمي والمحلي. وهؤلاء يشملون صانعي السياسات، والسلطات التنظيمية، وقطاع الأغذية ومؤسسات الأعمال المرتبطة به، ومنظمات المستهلكين والمستهلكين الأفراد الذين قد يستفيدون من تلقّي المزيد من المعلومات الحسنة التوقيت حول قضايا سلامة الأغذية، وبخاصة لاتخاذ قراراتٍ أفضل وأكثر توازنًا.

58- إضافةً إلى ذلك، إن الاستثمارات ضرورية للتأكد من أن تدمج عمليات السلسلة الغذائية مبادئ سلامة الأغذية، وبخاصة فيما تصبح النظم الزراعية والغذائية ***أكثر*** كفاءةً، وشمولًا، وقدرة على الصمود واستدامة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة سلسلة الإمدادات. وأمّا الأدوات والتكنولوجيات المبتكرة، التي تتصل مثلًا بتطوير مصادر جديدة للأغذية والمغذيات، فسوف تتطلّب استثمارات لضمان إدارة سلامة الأغذية والرقابة عليها. وأخيرًا، يتسم تدريب وتثقيف المهنيين المستقبليين في مجال سلامة الأغذية بأهمية أساسية في الارتقاء بسلامة الأغذية، ويستحق استثمارات أكبر. وينبغي تمويل جهود التدريب بحيث تتمكن القوة العاملة من اكتساب المعرفة والمهارات الكافية لتتمكن من الاستجابة للتحديات والفرص التي توفّرها سلامة الأغذية وتحوّل النظم الزراعية والغذائية.

59- وفي الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031، حدّدت المنظمة مواضيع النوع الاجتماعي، والشباب والشمول باعتبارها قضايا مشتركة وهامة، الأمر الذي ينبغي مراعاته في كل العمل البرامجي للمنظمة، من أجل تعزيز

[24] منظمة الأغذية والزراعة. سلامة الأغذية وجودتها – سلامة الأغذية في نظم الوقاية في حالات الطوارئ [النسخة الإلكترونية]. http://www.fao.org/food-safety/food-control-systems/empres-food-safety/en/

[25] الدستور الغذائي- اليوم العالمي لسلامة الأغذية لعام 2021 [النسخة الإلكترونية]. https://www.fao.org/3/cb6125ar/cb6125ar.pdf

تعميم وتفعيل هذه القضـــايا في عمل المنظمة على نحوٍ أكثر منهجية، وبالتالي ســـوف يتم النظر فيها أثناء تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية.

60- ويتطلّب توفير الأغذية الآمنة للجميع اعتماد نهجٍ مراعٍ للنوع الاجتماعي، والتصدّي للمعايير الاجتماعية المقيّدة التي تحول دون حصـول المرأة الريفية على بناء القدرات وخدمات الإرشـاد؛ وكذلك وصـولها إلى التمويل، والتكنولوجيات والأسواق، حين تكون بحاجة إلى الاستجابة إلى متطلبات سلامة الأغذية وتفعيل تدابير سلامة الأغذية. وغالبًا ما تعمل المرأة في سلاسل قيمة غير رسمية، لذا من الضروري وضع تدابير خاصة لضمان وصول بائعي التجزئة غير الرسميين، وبائعي الأغذية ومتعهدي الطعام إلى بنية تحتية ملائمة، مثل المياه الصالحة للشرب ومرافق التخلّص من النفايات، والتخزين الآمن والمنشآت الآمنة والنظيفة، بحيث تضمن سلامة الأغذية وتتخلّص من النفايات الغذائية مع الضرر البيئي الأدنى.

61- وفي ما يتعلق بالشباب، تمّ تصميم خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف، المترسخة بالكامل في الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة بهدف المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تمكين النساء والرجال الشباب الريفيين على قدم مســـاواة، وحماية الأطفال وغيرهم من مجموعات الشـــباب المســـتبعدة، باعتبارهم يتملّكون زمام النظم البيئية والنظم الغذائية في الحاضر والمستقبل في حين أنهم في الوقت ذاته فاعلون رئيسيون لتحسين سلامة الأغذية بصورة عامة.

62- وسوف تضمن جهود المنظمة في تحسين سلامة الأغذية شمول جميع الأشخاص، وبخاصة المستبعدين، والمهمّشين والذين يعيشـون في حالة ضعف، باعتبارهم منتجين ومستهلكين على السواء. ويمكن أن يطرح اعتماد سياسـات جديدة في مجال ســـلامة الأغذية تحديات للمنتجين على نطاق صـــغير، في حين أن اعتماد التكنولوجيات قد يفاقم أوجه عدم المساواة بسبب عدم التكافؤ في الحصول عليها والقدرة على اعتمادها. ومن الأساسي أن تراعي الجهود الرامية إلى توعية المستهلك وتثقيفه أوجه الضعف وأن تصل إلى الجميع.

63- والمجالات الأخرى التي تحتاج إلى مزيد من الاسـتثمارات تقع تحت مسـؤولية أصـحاب المصـلحة على المسـتوى الوطني والدولي. وهي تشـــمل إنتاج الأغذية، وتجهيزها، وتوزيعها والتجارة فيها، وإدارة القضـــايا والحوادث، ونُهُج التتبّع والاسترجاع، والبنى التحتية لتكنولوجيات المعلومات.

زاي- رصد تنفيذ الأولويات الاستراتيجية للمنظمة لسلامة الأغذية في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 والإبلاغ عنه

64- سوف يتم رصد التقدم المحرز على صعيد الأولويات الاستراتيجية وتنفيذها والإبلاغ عنها إثر الآليات والدورات الإجمالية للإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031. كما سيتم التخطيط للأولويات الاستراتيجية وتنفيذها بحيث تتحقق أهداف الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031.

65- وســـيجري التخطيط لتنفيذ الأولويات الاســـتراتيجية، أو أجزاء منها، تمشـــيًا مع الأولويات، والحدود الزمنية، والقدرات والموارد التي توضـــع بين المنظمة وشـــركائها. وســـيتم تحديد المخاطر المتعلقة بقدرة المنظمة على تحقيق النتائج الاسـتراتيجية المقترحة ضـمن مهل زمنية محدّدة طيلة العملية، وعند الإمكان، سـتوضـع تدابير التخفيف من الآثار. وقد تنجم هذه المخاطر عن طبيعة العمل مع شـركاء مختلفين والاعتماد على الظروف الخارجية للنتائج والإجراءات الكامنة من أجل التقدّم بناءً على ذلك.

66- وفي سياق عملية التخطيط، سوف توضع مؤشرات لتنفيذ النتائج الاستراتيجية والأنشطة. وستضمّ هذه المؤشرات تعريف الخطوط الأساسية، والمقاصد والمقاييس، وستوضع بحيث تكون متسقة مع أهداف الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031، وبخاصة المجالات البرامجية تحت مجال "الغذاء الآمن للجميع" (المجال 3 الخاص بتغذية أفضل)، وغيرها من مجالات الأولوية البرامجية ذات الصلة (المجال 5 الخاص بتغذية أفضل والمجال 3 الخاص بإنتاج أفضل). ويمكن أن تقيس المؤشرات الجوانب النوعية والكمية ذات الصلة في التنفيذ أو التحقيق. وقد تكون المؤشرات الكميّة مفيدة بصورة خاصة لتقييم عناصر دعم المنظمة ومدخلاتها على امتداد العملية. وأمّا المؤشرات النوعية فقد توفّر أفكارًا عن قيمة عمل المنظمة وتأثيره.

67- وستوضع خطط العمل للعمل القائم، مع مهل زمنية ومعالم تُحدّد وفقًا لأولويات الإدارة القائمة على النتائج. ويمكن أن تُقسم المهل الزمنية لجوانب أو مجالات محددة من التنفيذ إلى مراحل عند الاقتضاء لأغراض الإدارة والإبلاغ، مع مؤشرات وخطط عمل محدّدة بمزيد من التفصيل بالنسبة إلى التنفيذ في الأجل القصير مقارنةً بالأجل الطويل.

68- وسوف يعتمد رصد التقدم المحرز على صعيد النتائج والإجراءات الاستراتيجية على جمع البيانات الضرورية، واعتماد التكييفات اللازمة لتحسين تحقيق المقاصد. وبهدف استخدام الموارد لجمع البيانات وتقييمها بفعالية أكبر، سيتم السعي إلى إقامة أوجه تآزر مع جهود الرصد في برامج أخرى ذات صلة، مثل البرامج التي تعمل في سياق الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025،[26] ومشروع الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية للفترة 2022–2030،[27] ونهج الصحة الواحدة[28] ومقاومة مضادات الميكروبات.[29]

69- وسوف يتبع الإبلاغ عن التقدم المحرز وفق دورة الإبلاغ والآليات التابعة للإطار الاستراتيجي للمنظمة، في حين أنه سوف تُستخدم قنوات الاتصال والإبلاغ القائمة المذكورة آنفة على نحوٍ فعال.

70- وفي إطار الرصد والتقييم لتنفيذ وتقدّم الأولويات الاستراتيجية والإبلاغ عنهما، ستؤكد المنظمة على أفضل النُهُج لدمج المعلومات والبيانات بحيث تعكس على النحو الأكثر شمولًا النتائج الاستراتيجية للأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

[26] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. 2019. الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025. روما. https://www.fao.org/3/ca5645ar/CA5645ar.pdf.

[27] منظمة الصحة العالمية 2021. *مشروع الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية للفترة 2022–2030*. https://bit.ly/3HcXnUW

[28] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. نهج الصحة الواحدة [النسخة الإلكترونية]. https://www.fao.org/one-health/ar

[29] منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. 2019. *Monitoring and evaluation of the global action plan on antimicrobial resistance: framework and recommended indicators* https://bit.ly/3HgtKC